الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية: 2023-2027
الدورة العادية الثانية

محضر جلسة

لجنة الصّناعة والتّجارة والثّروات الطبيعية والطاقة والبيئة

عدد 14

08 ماي 2024

❖ **تاريخ الاجتماع**: الأربعاء 08 ماي 2024

❖ **جدول الأعمال**:

* إبداء الرأي في مشروع القانون الأساسي عدد 2023/51،
* مواصلة النظر في مقترح قانون لتنظيم المواد الأساسية والمدعمة ومراقبتها (2024/01)،
* المصادقة على تقريرها حول الزّيارة الميدانية التي أدتها إلى موقع امتياز استغلال "عشتروت".

الحضور:

- الحاضرون: 08
- المعتذرون: 02
- الغائبون: 00
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة:03

بداية الجلسة: س 10 و20 دق **رفع الجلسة**: س 14.

أعمال اللجنة

عقدت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة جلسة يوم الأربعاء 8 ماي 2024، خصصتها لإبداء الرّأي حول مشروع قانون أساسي عدد 2023/51 يتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول المعدّل لاتّفاقية المنظّمة العالميّة للتّجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتّصلة بالتّجارة، المعتمد بجنيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005، ومواصلة النّظر في مقترح قانون لتنظيم المواد الأساسية والمدعّمة ومراقبتها (2024/01)، والمصادقة على تقريرها حول الزّيارة الميدانية التي أدتها إلى موقع انتاج امتياز الاستغلال "عشتروت".

تطرق السيد رئيس اللجنة إلى موضوع إعادة تصنيف وتثمين مادّة الفوسفوجيبس ليصبح مادة غير خطرة مقترحا إضافتها إلى جدول أعمال اللجنة لهذه الجلسة.

كما اقترح أحد أعضاء اللجنة إضافة نقطتين لجدول الأعمال، تتعلّق الأولى بمسألة الزّيارات الميدانية إلى عدّة مؤسسات صناعية بعدد من الجهات، في حين تتعلّق النقطة الثانية باستراتيجية الدّولة البيئيّة والطاقيّة وتوجّهاتها في هذا المجال.

وإثر تلاوة تقرير اللجنة حول الزيارة الميدانية إلى موقع انتاج امتياز الاستغلال "عشتروت" يوم 19 أفريل 2024 والذي تضمن الإشارة إلى عديد النقائص المتعلقة بصيانة مكونات المنشأة وتعطب عدد كبير من التجهيزات الأساسية كالمضخات والأنابيب والرافعات، لا سيما أن عددا منها أصبح خارج الخدمة إضافة إلى النقص في قطع الغيار. كما أظهر التقرير اخلالات أخرى يمكن أن تهدّد سلامة المنشأة والعاملين بها.

وخلال النقاش ثمن أعضاء اللجنة المشاركين في الزيارة ما يبذله طاقم العمل بالمنشأة من مهندسين وتقنيين وعمال من جهود مكنت من الاستمرار في الإنتاج رغم صعوبة ظروف تشغيلها مؤكدين على غياب المتابعة والرقابة.

وقررت اللجنة المصادقة على تقرير الزيارة مع إضافة بعض النقاط والتوصيات.

وبحضور عضو مكتب المجلس ومساعد رئيس مجلس نواب الشعب المكلف بشؤون النواب، وقعت إثارة مسألة تعطّل مقترحات عديد الزيارات الميدانية المقترح أداءها إلى ولايات قابس وقفصة وصفاقس لمعاينة الوضع البيئي وزيارة مؤسسات عمومية مثل شركة ستير والفولاذ ومصنع الاسمنت وزيارة بعض المنشآت الصناعية في

كل من ولاية باجة والكاف معتبرين أن هذه الزيارات الميدانية هي فرصة للتعاون على إيجاد الحلول للتقليص من الصعوبات الهيكلية والمالية التي يمرّ بها النسيج الصناعي في هذه المناطق.

وواصلت اللجنة نظرها في مقترح القانون المتعلق بمسالك التوزيع وأكد أعضاء اللجنة الحاضرون مجدّدا أهمية معالجة ما تعرفه مسالك توزيع المواد الأساسية والمدعمة من اضطرابات وممارسات احتكارية ومخلة بالمنافسة. وقررت دعوة ممثلين عن جهة المبادرة لمزيد تدقيق مضامينه وتعميق الحوار حوله.

وبخصوص طلب ابداء الرأي حول مشروع القانون الأساسي المشار إليه أعلاه، وبعد تلاوة شرح الاسباب ومشروع القانون في فصله الوحيد ثمنت اللجنة ما تضمنه البروتوكول المعدل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة من أحكام تتيح أمام صناعة الأدوية فرص لاستغلال براءات الاختراع في هذا الميدان لسد حاجيات السوق الوطنية من الأدوية عن طريق تصنيعها محليّا أو استيرادها بأسعار منخفضة، وقررت اللجنة الموافقة على الانضمام إلى البروتوكول المعدل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

وفي نهاية الجلسة حينت اللجنة روزنامة الزيارات الميدانية للفترة القادمة.كما قررت عقد جلسة استماع حول الاستراتيجية الطاقية وموضوع الفوسفوجيبس.

كما تم اقتراح الاستماع إلى ممثلين عن اللجنة المكلفة بدراسة إعادة تصنيف مادة الفوسفوجيبس واللجنة العلمية المكلفة بإعداد التقرير في الغرض.

رئيس اللجنة	مقرّرة اللجنة
محمد ماجدي	ريم المعشاوي